فعاليات وطنية تثمن قرار السعودية رفض عضوية مجلس الأمن

رئيس مجلس النواب: القرار السعودي رسالة واضحة إلى الأمم المتحدة

مواطنون: الموقف يعطي دفعة لقضايا الأمتين العربية والإسلامية

أشاد السيد خليفة بن أحمد الظهراني رئيس مجلس النواب بقرار المملكة العربية السعودية الرافض لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن، باعتباره رسالة واضحة وموقف شجاع لحث الأمم المتحدة على ضرورة قيامها بالإصلاح الحقيقي والدور المطلوب في القضايا الإنسانية، وقضايا الأمة الإسلامية والعربية. وأوضح الظهراني أن مبررات اعتذار المملكة العربية السعودية عن قبول المقعد تعد قرارا تاريخيا يعبر عن المسئولية الرفيعة للمملكة ودورها الرائد، تجاه انحياز المنظمات الدولية وعدم مصداقية قراراتها وفشلها في تحقيق الأمن والسلام في المجتمع الدولي.

○ خليفة الظهراني.

○ أحمد بهزاد.

مضيفا الظهراني أن دعم القرار السعودي واجب إنساني وإسلامي وعربي تجاه آليات العمل وازدواجية المعايير في مجلس الأمن التي تحول دون قيام المجلس بأداء واجباته وتحمل مسئولياته، وأن مجلس النواب في مملكة البحرين يؤكد دعمه وإشادته بالقرار السعودي الذي يعبر عن موقف الدول الإسلامية والعربية التي عانت كثيرا من عجز مجلس الأمن من اتخاذ قرارات فعلية ومواقف تنفيذية في قضاياها المهمة ومعاناة شعوبها.

معربا الظهراني عن تأييد شعوب الأمتين الإسلامية والعربية بكل الفخر والاعتزاز للقرار السعودي المشرف، والدعوة الملحة لإجراء الإصلاح الحقيقي في مجلس الأمن لضمان السلام الدولي وتجاوز التحديات المستقبلية وفق آليات عمل واضحة وعادلة.

كما اشاد عضو مجلس الشورى احمد ابراهيم بهزاد بالخطوة العروبية الجبارة التي نفذتها المملكة العربية السعودية عبر رفضها العضوية المؤقتة لمجلس الامن الدولي تعبيرا عن تضامنها مع قضية الامة العربية الكبرى القضية الفلسطينية ناهيك عن كافة القضايا العربية الراهنة التي يتعامل معها مجلس الامن والمجتمع الدولي بازدواجية واضحة وتمييز مقيت ساهم في اضعاف الدول العربية وزجها في ازمات حرمتها من الاستقرار وافقدتها الامن وكل شروط التنمية.

وقال الشوري احمد بهزاد ان المملكة العربية السعودية اثبتت انها الدولة القادرة على قيادة الامة الاسلامية لامتلاكها قدرة اتخاذ قرارات مصيرية على المستوين الاقليمي والدولي كما فعلت مع مجلس الامن، فعضوية مجلس الامن هدف تسعى له كل دول العالم، لذا فان خادم الحرمين الشريفين بهذا القرار التاريخي المنحاز الى قضايا الامة العربية والاسلامية يعزز كرامة كل مواطن مسلم وعربي ويجبر دول العالم اجمع على التعامل مع قضايا الامة باحترام وبعدالة.

واضاف بهزاد ان مواقف خادم الحرمين الشريفين العروبية كثيرة ومتعددة والتي كان من اهمها دعوته لاستكمال مشروع انتقال مجلس التعاون الى مرحلة الوحدة الكاملة، وهو المشروع الذي سيعيد توزيع وترسيم موازين القوى في المنطقة وسيحصن شعوب المنطقة من تكرار الازمات وصد كل الطامعين.

واكد عضو مجلس الشورى بهزاد ان مثل هذه المبادرات والمواقف هي اللغة الصحيحة لدعم قضايانا وليس بيانات الشجب والاستنكار وان المملكة العربية السعودية بهذه الخطوة الصريحة في دعم قضايا الامة انما تعبر عن وعيها العميق للإجراءات المؤثرة في وضع الحلول بما يفهمه العالم في يومنا الحاضر، وان هذه اللغة هي وحدها ما ستساهم ايجابا في حل الازمات العالقة والواقعة تحت رحمة الادارة الأمريكية وغيرها من القوى الدولية سواء العالمية او الاقليمية.

واشار احمد بهزاد الى ان الموقف الشجاع والمشرف للمملكة العربية السعودية ينبغي ان يقابله التفاف عربي واسلامي حوله تعبيرا عن دعمهم لهذه المبادرة التي من شأنها ان تعيد نصاب علاقة العالم الاسلامي مع العالم اجمع فتحظى قضايانا بالمكانة والاهتمام المطلوبين ما يتيح الامل في حلحلتها وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

واشاد بهزاد بالموقف الفرنسي والتركي الداعم الذي اعلنتاه حيال موقف السعودية ورفضها لعضوية مجلس الامن المسبب بإهمال القضايا العربية معتبرا هذا التفاعل الايجابي يعبر عن تحضر البلدين، وما من شك في ان اغلب دول العالم الحر سينتبه لأهمية المبادرة السعودية وسيعيد حساباته بما يفضي الى حال افضل ومستقبل يكون رأسنا كعرب ومسلمين مرفوعة في مجمل المشهد العالمي، وهذا وحده ما سيكون داعما حقيقيا لمجمل قضايانا المصيرية.

كما اكد ائتلاف شباب الفاتح أن موقف المملكة العربية السعودية باعتذارها عن عدم قبول التكليف الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدث لتبوأ العضوية غير الدائمة بمجلس الأمن الدولي قد عبر عن حقيقة موقف الأمتين العربية والاسلامية من هذه السلطة الأممية التي عودت الشعوب على التعاطي مع المشكلات الدولية بمعايير مزدوجة.

وعليه فإن الاحتجاج الذي سجلته المملكة العربية السعودية من خلال هذا الموقف يعطي دفعة حقيقية للقضايا الرئيسية للأمتين العربية والاسلامية والتي تعاني تعقيدات منذ عقود طويلة.

ففي القضية الفلسطينية فإن الانحياز إلى الكيان الصهيوني يضع معوقات كبيرة أمام حل عادل وشامل يحقق السلام في الشرق الأوسط من خلال قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كما أن قضية امتلاك السلاح النووي لدى دول المنطقة تعاني ازدواجية السماح للكيان الصهيوني بامتلاك هذا السلاح وهناك توجهات لمنح ايران ذات الحق مما يعزز هيمنة الكيان الصهيوني وايران على المنطقة.

كما أن الموقف السعودي يدفع باتجاه حلحلة الوضع المعقد في سوريا واتخاذ موقف عادل من النظام السوري بإنهاء حكم بشار الأسد والانتقال إلى حكومة بصلاحيات كاملة تهيئ لقيام سوريا ديمقراطية تعددية.

ومن هذا المنطلق يؤكد ائتلاف شباب الفاتح أن المملكة العربية السعودية بهذا الموقف الرائد قد دعمت القضايا العربية والاسلامية على المستوى الدولي بشكل قد يعيد حالة التوازن إلى الموقف الدولي من هذه القضايا.

ان الائتلاف يحيي المملكة العربية السعودية على اتخاذها هذا الموقف الذي يتوافق وآمال وطموحات الأمتين العربية والإسلامية.

تقييم شامل للمواقع الإلكترونية الحكومية وتحديد سياسات استضافة التطبيقات

تنفيذ نظام إدارة العملاء للكهرباء والماء بكلفة ١٧ مليون دولار

○ اجتماع اللجنة العليا لتقنية المعلومات والإتصالات.

برغم مرور عامين فقط على تشكيلها بقرار من سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة العليا لتقنية المعلومات والاتصالات، خطت لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات وبالتعاون مع الجهات الحكومية خطوات واضحة وملموسة انعكست من خلال مشاريع تحققت على أرض الواقع، أبرزها تقييم مبدئي للمواقع الإلكترونية لـ ١٤ وزارة وجهة حكومية، وتحديد ٦٥ سياسة ضمن ٨ نطاقات متخصصة مع بحث ودراسة وتحليل أفضل الممارسات والتجارب الدولية، إلى جانب البدء في تطوير الخطة الاستراتيجية الوطنية لتقنية المعلومات والاتصالات وتم بموجبها الانتهاء من دراسة وتحليل الخطط الاستراتيجية والمشاريع المقدمة من قبل ٣٢ جهة حكومية، وإيجاد فرصة لتوفير أكثر من ٥،٣ ملايين دينار بحريني من خلال تنفيذ مشاريع مشتركة.

وتعكف اللجنة حالياً على حوكمة ومتابعة المبادرات الموصى بها بناءً على نتائج وتحليلات الخطة الاستراتيجية، وذلك من خلال دعم واعتماد وتعميم الخدمات المشتركة، وتعزيز التميز في تقديم الخدمات الحكومية من خلال حوكمة استثمارات تقنية المعلومات (الانتقال من منهج التوعية إلى الإلزام)، وبناء القدرات وتطوير العمليات.

وتختص اللجنة بمهام رئيسية تتمثل أهدافها في وضع معايير الاستخدام والتوظيف الأمثل والرشيد لمشاريع تقنية المعلومات والاتصالات من قبل الجهات الحكومية، ومراجعة الاستراتيجيات والكلفة المالية للمشاريع المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات لدى الجهات الحكومية ورفع تقارير حولها إلى اللجنة العليا لتقنية المعلومات والاتصالات للبت فيها، إلى جانب ضبط ومتابعة خطط العمل لبرامج ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات للجهات الحكومية، ووضع السياسات والمعايير ذات العلاقة بها.

وقد عقدت اللجنة اجتماعها الدوري يوم الأربعاء (٩ أكتوبر ٢٠١٣) برئاسة محمد علي القائد رئيس لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الرئيس التنفيذي لهيئة الحكومة الإلكترونية، وبحضور نائب الرئيس الشيخ سلمان بن محمد آل خليفة مدير عام تقنية المعلومات بالجهاز المركزي للمعلومات والاتصالات وباقي أعضاء اللجنة الممثلين لعدد من الجهات الحكومية، جرى خلاله استعراض انجازات اللجنة والوقوف على سير المشاريع المعنية باللجنة ومتابعة العمل بها.

تطوير المواقع الإلكترونية

عملت اللجنة خلال الفترة الماضية على تنفيذ مشروع الإطار الوطني لتطوير المواقع والصفحات الإلكترونية الحكومية وقد تم اعتماد معايير تطوير المواقع والصفحات الإلكترونية من قبل عدد من الوزارات والجهات الحكومية وانتهت اللجنة من التقييم المبدئي للمواقع الإلكترونية لـ ١٤ وزارة وجهة حكومية، والآن بصدد العمل على إجراء اختبار وتقييم شامل للمواقع الإلكترونية لجميع الوزارات والجهات الحكومية (باستخدام أدوات احترافية متخصصة في اختبار وتقييم المواقع الإلكترونية) بناء على المعايير التي تم اعتمادها، وسيتم مخاطبة جميع الوزارات والجهات الحكومية لتطبيق هذه المعايير خلال الفترة المقبلة.

تحديد ٦٥ سياسة لاستضافة التطبيقات

وفيما يتعلق بسياسة استضافة التطبيقات الحكومية، قامت اللجنة بتحديد ٦٥ سياسة فنية تفصيلية ضمن ٨ نطاقات متخصصة مع بحث ودراسة وتحليل أفضل الممارسات والتجارب الدولية في مجال سياسات تقنية المعلومات والاتصالات كالولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وأستراليا، ونيوزلندا، والهند، وسنغافورة، وجنوب إفريقيا.

كما تسعى اللجنة عاكفة لضبط ومتابعة خطط العمل لبرامج ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات للجهات الحكومية، حيث تعقد اجتماعات للمتابعة بصورة دورية للمشاريع وتقييم ما تم إنجازه وما أوكل إليها من قبل اللجنة العليا لتقنية المعلومات والاتصالات برئاسة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة العليا لتقنية المعلومات والاتصالات.

ضبط ومتابعة خطط العمل

اقترحت اللجنة تبني مشروع تدشين وتشغيل البنية التحتية لنظام البنى المتكاملة للخدمات الإلكترونية (NGI) المعني بربط الأنظمة والخدمات الحكومية بمنصة واحدة، وبعد نجاح اعتماده في الإدارة العامة للمرور لخدمتي تجديد تسجيل المركبة وتجديد رخصة السياقة، ستعمل اللجنة في المرحلة المقبلة على تطوير السياسات المتعلقة بالنظام وتعميم السياسات والإرشادات في بقية الوزارات والجهات الحكومية الأخرى بهدف تنفيذها.

كما وافقت اللجنة على البدء بتنفيذ نظام إدارة العملاء لهيئة الكهرباء والماء الذي يكلف حوالي ١٧ مليون دولار بعد إجراء دراسة مستفيضة للنظام والفوائد المرجوة منه، وأفضلية النظام مقارنة بالأنظمة الأخرى، كما أوصت بإنشاء نظام وطني لإدارة المستندات والوثائق، ووجهت بالتنسيق مع الجهاز المركزي للمعلومات الى جمع المعلومات والمتطلبات المتعلقة بأنظمة إدارة المستندات.

بناء على قرار اللجنة العليا لتقنية المعلومات والاتصالات باعتماد المنصة الوطنية للمدفوعات وتعميم استخدامه على كل الجهات الحكومية بعد استكمال المرحلة الأولى منه، استعرضت لجنة الحوكمة خلال اجتماع يوم الأربعاء استعداداتها الحالية لمتابعة تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع المنصة الوطنية للمدفوعات بعد أن تم تدشين المشروع بحسب المواصفات والمتطلبات في مرحلته الأولى والعمل جار على التأكد من الانتهاء من تنصيب وتشغيل النظام في بيئة التشغيل الفعلية ومتابعة الجهات الحكومية لاعتماد وتطبيق النظام.

واطلعت اللجنة خلال الاجتماع على آخر مستجدات الإطار الوطني المعني بمصروفات تقنية المعلومات والاتصالات في القطاع الحكومي، حيث تم بناءً على نتائج تحليل الدراسة التي جرت حول المتطلبات مع تحليل النظام المالي المركزي، اقتراح تصنيفات جديدة لرصد تكاليف تقنية المعلومات والاتصالات في مملكة البحرين للتعرف بشكل أفضل على مجالات الصرف وتسهيل اتخاذ القرارات اللازمة للموافقة على المشاريع المستقبلية التي تخدم التوجهات الوطنية، وتم التنسيق مع وزارة المالية على تضمين التصنيفات الجديدة في النظام المالي المركزي لوزارة المالية في البيئة التجريبية للنظام، والعمل جار حالياً على تدريب موظفي وزارة المالية على تطبيق التصنيفات الجديدة في النظام المالي المركزي، وتنظيم برنامج تدريبي لجميع المستخدمين المعنيين في الوزارات والجهات الحكومية.

وفيما يتعلق بالمشروعات التي تأخرت لوجود بعض المعوقات، استعرضت اللجنة برنامج توحيد نظامي إدارة الموارد البشرية والمالية، وبرنامج تحسين نضج البنى المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات الذي مازال العمل فيه جارياً للتواصل مع الوزارات والجهات الحكومية ووضع الخطط لتطبيق البرنامج، وسيتم زيادة المتابعة وتوسيع نطاق العمل بزيادة عدد الوزارات والجهات الحكومية المشاركة بالبرنامج.

يذكر أن لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات بالجهات الحكومية تتكون من عضوية مجموعة من الجهات الحكومية ذات العلاقة والاختصاص ويرأس هذه اللجنة، السيد محمد علي القائد الرئيس التنفيذي لهيئة الحكومة الإلكترونية، وتضم اللجنة عضوية كل من مدير عام الإدارة العامة لتقنية المعلومات ممثلاً عن الجهاز المركزي للمعلومات الشيخ سلمان بن محمد آل خليفة (نائب الرئيس)، ووكيل الوزارة المساعد للتجارة المحلية ممثلاً عن وزارة الصناعة والتجارة السيد حميد يوسف رحمة، ووكيل الوزارة المساعد للموارد والمعلومات ممثلاً عن وزارة المالية السيد إسماعيل عبد النبي المرهون، ووكيل الوزارة المساعد للتخطيط والمعلومات ممثلاً عن وزارة التربية والتعليم السيد زاهر محمد العوضي، والمدير التنفيذي للشئون المالية والإدارية ممثلاً عن مجلس التنمية الاقتصادية الأستاذة هيام محمد العوضي، بجانب نائب الرئيس التنفيذي لهيئة الحكومة الإلكترونية ممثلاً عن الهيئة الدكتور زكريا أحمد الخاجة، ومستشار تقنية المعلومات والاتصالات ممثلاً عن مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء الدكتور عارف عبدالرحمن العبدالكريم، والدكتور علي محمد الصوفي ممثلاً عن جامعة البحرين، وأمين سر اللجنة السيد حبيب مرتضى حبيب من هيئة الحكومة الإلكترونية.

راصد

السعودية تقول: كفاية

جمال زويد
www.jzowaid.com

الآن، وبعد أن انقلبت العدالة وانكشف عوار النظام العالمي الذي يديره الكابوي الأمريكي بمعاونة الغرب والروس وظهر زيف دعاوى نشر الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية والمحافظة عليها وما شابهها من ادعاءات تبين أنها مجرّد (شمّاعات) تخفي وراءها غايات وأهدافا أخرى لا علاقة لها بالأخلاق أو المبادئ. وصار جليا في هذا النظام الفاشل أن الدماء المسلمة هي أرخص من أي شيء لديهم، وأنها مستباحة إلى درجة أنها بلا ثمن حتى لو تجاوز الضحايا خانة مئات الآلاف يجري ذبحهم على مرأى ومسمع العالم بأجمعه في مجازر لا يماثلها البشاعة إلاّ ما حصل أيام غزو المغول والتتار لديار المسلمين منذ عدة قرون.

الآن، وبعد أن غضّ النظام العالمي بصره عن الانتصار لأرواح آلاف الشهداء من إخواننا السوريين الذين سقطوا خلال العامين الماضيين باستخدام مختلف أنواع الأسلحة الفتاكة والمحظورة بحسب لوائح نظامهم العالمي، ولم يبادر لوقف شلال الدم هناك، ثم يكتفي بنزع سلاح الجزار مع الإبقاء عليه من دون مساس. الآن، وبعد أن شارفت القضية الفلسطينية على الانهيار بعد نحو ستين عاماً، بفعل الاحتلال وبفعل الحصار من دون أن يكون لهذا النظام أي دور لإعادة الحق إلى نصابه الصحيح أو إنقاذ المقدّسات أو حتى إنفاذ بعض قراراته بحقهم. الآن، وبعد أن أصبحت ديار المسلمين مستباحة لمؤامرات وموعودة بتقسيمات وتوزيعات كما (الكعكة) وعرضه لمختلف صنوف الابتزاز من أجل الاعتراف بشرعية الجلادين والجزّارين.

أمام كل ذلك التآمر والإحباط، وأمام ازدواج المعايير، وإزاء الظلم البيّن للمقدّرات والمكتسبات والمكوّنات؛ أصبح لزاماً على الأمة العربية والإسلامية أن تقوم بثورة أخلاقية تجاه ما يمارسه النظام العالمي الذي تقوده أمريكا بمعاونة الغرب والروس وأن ترفض آلياته ومؤسساته التي أصبحت أداة (طيّعة) أو مطيّة لإضفاء ما يُسمى الشرعية الدولية على عمليات الاحتلال أو الاعتداء أو الانتهاك أو ما شابهها من صنوف (العربدة) التي جعلت من بلداننا مسرحاً واسعاً لها.

المملكة العربية السعودية الشقيقة التي هي بيت العرب والمسلمين الكبير أخذت على عاتقها أن تقود زمام المبادرة، وأن تعلن غضبها وعدم الرضا تجاه المؤسسة الأهم في هذا النظام، وهي الأمم المتحدة. لقد اختارت السعودية أن تفاجئ العالم بقوّة عزمها وقرارها موقفين في شهر واحد أولهما: امتناعها في بداية شهر أكتوبر الحالي عن إلقاء كلمتها في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة أو حتى توزيع كلمة مكتوبة معربة عن استيائها من سيطرة فئة مهيمنة على قرارات المنظمة الدولية عطّلت حل القضية الفلسطينية ولم تتدخل لوقف المجازر المروّعة التي ترتكب في سوريا، ولم تساعد الأقلية المسلمة في بورما.

لم تكتف المملكة العربية السعودية بذلك، وإنما بعد مضي حوالي (٢٠) يوماً على موقفها الأول تبعته بموقف آخر أشدّ صرامة، بل محل للفخر ومدعاة للاحتذاء به، وهو اعتذارها عن قبول عضوية غير دائمة في مجلس الأمن الدولي حتى يتم إصلاحه وتمكينه فعلياً وعملياً من أداء واجباته وتحمل مسؤولياته في الحفاظ على الأمن والسلم العالميين، مؤكدة أن ذلك يأتي انطلاقاً من مسؤولياتها التاريخية تجاه شعبها وأمتها العربية والإسلامية وتجاه الشعوب المحبة والمتطلعة الى السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم. وقالت إن أسلوب وآليات العمل وازدواجية المعايير الحالية في مجلس الأمن تحول دون قيام المجلس بأداء واجباته وتحمل مسؤولياته تجاه حفظ الأمن والسلم العالميين الأمر الذي أدى إلى اتساع رقعة مظالم الشعوب، واغتصاب الحقوق، وانتشار النزاعات والحروب في أنحاء العالم.

إن أنظمة الدول العربية والإسلامية مدعوّة جميعها اليوم الى أن تسير على النهج السعودي في تعاملها مع مؤسسات ومنظمات النظام العالمي الذي يديره الأمريكان بمعاونة الغرب والروس، وأن يصرخوا في وجه آليات هذا النظام الظالم بقولهم: كفاية..

سانحة:

لعلها مصادفة أنه في يوم ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ أعلن الملك فيصل رحمه الله كلمته التي هزّت العالم وأوقفت سير حركة التاريخ: «إننا على استعداد أن نحرق البترول ونعود الى عصر الجمل والخيمة».

النائب المحمود:

أرض حكومية خصصت لمواقف سيارات يتم استغلالها لمصلحة المتنفذين

حذر النائب المستقل محمود المحمود عضو اللجنة المالية ونائب رئيس كتلة المستقلين من تلاعب بعض المتنفذين في أعمال وزارتي الكهرباء والماء وشئون البلديات، وذلك على خلفية استغلال أرض اشترتها الحكومة لعمل مواقف سيارات بالمحرق بمليون دينار، ويتم استغلالها لمصلحة المتنفذين.

وأوضح المحمود قائلا إن البلديات قامت بشراء قطعة أرض بشارع آل خليفة لتخصيصها كمواقف سيارات، ويجاور تلك الأرض محطة كهرباء تخدم المنطقة إلا أنها تقع بالقرب من بيت أحد المتنفذين، الذي انتهز الفرصة بالتعاون مع آخر في تمرير مشروع بنقل تلك المحطة من أمام منزله إلى الأرض المشتراة لمواقف السيارات، وحتى يتمكن فيما بعد من الاستيلاء على موقع المحطة واستغلاله تجاريا.

وأشار النائب المستقل إلى أنه عندما استفسر عن الموضوع من الكهرباء بعد تلقيه معلومات مؤكدة عن طبيعة ما يجري، كان الرد بأن المحطة الجديدة لن تكون بديلا عن القديمة وأنها لمضاعفة الطاقة الكهربية للمنطقة، لكنه أكد أن المحطة القديمة سيتم إزالتها بعد الانتهاء من تشييد الجديدة بحسب المعلومات التي تحصل عليها.

ولفت النائب المحمود إلى أن البلديات كانت قد قامت بشراء قطعة الأرض بما يقارب المليون دينار لغرض إنشاء موقف للسيارات بتلك المنطقة التي تعاني من ضيق المساحة مع وجود أكثر من مدرسة فيها، ما يسبب اختناقا مروريا شاملا طوال أيام الدراسة، لكن استقطاع المساحة الكبيرة منها لعمل المحطة البديلة لن يترك مجالا لمواقف السيارات، وأضاف المحمود: لقد حذرنا منذ فترة طويلة من هذا المشروع المشبوه بعد أن تلقينا معلومات أكيدة لكن كلا من البلديات والكهرباء لم يحركا ساكنا وبدأ العمل في بناء المحطة الجديدة في وقت قياسي مقارنة بمشاريع أخرى تنتظر سنوات لتنفيذها، وهو الأمر الذي يؤكد شبه التلاعب ومحاولات المتنفذ لإيجاد واقع على الأرض لا يمكن الرجوع فيه.

وهدد نائب رئيس كتلة المستقلين باستجواب مزدوج لكل من وزيري الكهرباء والماء وشئون البلديات، مع بداية دور الانعقاد الحالي بشأن ما يجري والسكوت عليه لمصلحة أشخاص بغض النظر عن المصلحة العامة وإهدار أموال الدولة.